فبعد ان كانت الولايات المتحدة الاميركية وحدها التي تعترض على فكرة عقد المؤتمر الدولي، بحجّة ان الوقت غير مناسب لذلك، وضرورة ان تسبقه مفاوضات بين أطراف النزاع تقود الى حلول يتفق عليها المتفاوضون، ومن ثمّ تحديد الهيكلية المناسبة للمؤتمر الذي يعقد لمباركة نتائج تلك المفاوضات دون ان يكون له صلاحيات الحكم، او القرار، في ما اتفق عليه المتفاوضون، استثمرت الولايات المتحدة الاميركية فرصة مجلس الامن الاخيرة لتجعل من هذه المواقف موقفاً موحّداً للشرعية الدولية ممثلة بمجلس الامن الدولي، فأوعزت الى وفد فنلندا كي يبادر بوضع نص يتفق مع تلك الآراء، كتعديل لمشروع القرار الاصلي المذكور، على ان يصدر ما يتعلق بالمؤتمر الدولي في بيان عن رئيس مجلس الامن، وليس كجزء من مشروع القرار، ويشطب كلّياً ما جاء في مشروع القرار حول المؤتمر الدولي ويستبدل بفقرة تمهيدية تشير الى ان المجلس يأخذ بالاعتبار ما جاء في بيان الرئيس الصادر بتاريخ ٢٠/١٢/١٩٩٠، في ما يتعلّق بالاساليب والوسائل من اجل سلام شامل وعادل ودائم للنزاع العربي ـ الاسرائيلي. وبناء على ذلك، فقد وضع بيان رئيس المجلس مكوّناً من أربع نقاط تعكس الموقف الاميركي بالنسبة الى المؤتمر الدولي، الذي يتألف من:

١ ـ دعم مفاوضات بين أطراف النزاع تستند الى قراري المجلس ٢٤٢ و٣٣٨ والحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني وتحفظ أمن اسرائيل.

٢ ـ اشارة الى ان مؤتمراً دولياً في هذا السياق يعقد في وقت مناسب وبهيكلية ملائمة يمكن ان يوفّر جهوداً من اجل سلام عادل وشامل ودائم للصراع العربي ـ الاسرائيلي.

٣ ـ الاعضاء غير متفقين على متى سيكون الوقت المناسب للمؤتمر المذكور.

٤ ـ ان الصراع العربي ـ الاسرائيلي هامّ وفريد، ويحتاج الى الدراسة والبحث بشكل مستقل، وبما يستحقه بذاته.

وتجدر الاشارة، هنا، الى ان شرط الوقت الذي أصبح قيداً على المؤتمر الدولي يرتبط بالنظرة الاميركية الى ما تتوصل اليه المفاوضات التي تحدّث عنها البيان في فقرته الاولى، والتي تريدها الولايات المتحدة الاميركية خطوة أولى تسبق المؤتمر. فاذا لم تتوصل المفاوضات الى نتائج مرضية بالنسبة اليها، فان الوقت، بالنسبة الى المؤتمر الدولي، يكون غير مناسب. امّا في ما يتعلّق بالهيكلية، فان ذلك يتصل بما قد تفرزه عملية المفاوضات اذا تمّت من عناصر فلسطينية تسهّل على الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل القبول بها كممثل للشعب الفلسطيني في المؤتمر؛ وهذا شرط ترغب الولايات المتحدة الاميركية في ان يبقى في يدها للضغط على منظمة التحرير الفلسطينية لقبول شروط المفاوضات، او الخروج منها؛ فاذا لم تتفق المنظمة مع الولايات المتحدة الاميركية على ذلك، فان هيكلية المؤتمر الدولي بمشاركة المنظمة لن تكون ملائمة. وبذلك يكون البيان الرئاسي قد تعرّض الى موضوع المؤتمر بالفقرتين، الثانية والثالثة، حيث وضع قيوداً على عقد المؤتمر الدولي، وهي الشروط الاميركية التي أعلنتها واشنطن منذ بداية طرح هذه الفكرة، وهي المتعلقة بالتوقيت المناسب والهيكلية الملائمة، على نحو يتعارض، تماماً، مع قرارات الجمعية العامة والمحافل الدولية الاخرى التي طالبت بعقد المؤتمر بأسرع وقت ممكن، نظراً الى تفجّر الوضع في الارض المحتلة، وحدّدت هيكليته بتسمية المشاركين فيه، وهي الدول دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي واسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية والدول الاطراف الاخرى في النزاع؛ كما حدّدت القواعد التي يعقد المؤتمر الدولي على أساسها. وقد جاءت الفقرة الرابعة من البيان تعبيراً عن موقف أعضاء مجلس الامن الدولي نيابة عن الولايات